

## 5 — أحادي الصوامت، وله وزن واحد (ف)

وتظهر الأوزان التي حددها في كل خط عدد المقاطع الصوتية التي ينطق فيها فعل الأمر ونوع كل مقطع. وقد مكثنا هذا المنطلق الصوتي من الانتعاق من التمييز بين الأصل السالم وغير السالم. واستطعنا بالتالي التخلص من صعوبة القواعد التي قررها الصرفيون فيما يتعلق بالأصل المضعف والمهموز والمعتل بأنواعه.

2.4. وعلى الرغم من تقييمنا الابيجابي لجهد الأستاذ دانيال ريف في «كتاب التصريف»<sup>(8)</sup> الذي حاور فيه — كما ذكر في المقدمة — تبسيط قواعد الصرف العربي عن طريق تقديمها (في جداول منظمة واضحة بسيطة الاستعمال)، فإننا نؤكد أن طريقتنا أبسط وأكثر جدواً لأنها تقدم قواعد صوتية اشتراكية تبيّن كيف تولد نظام تصريف الأفعال في العربية واكتمل انتلاقاً من صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني (التي تتطابق صوتياً مع صيغة أمر المفرد المذكر) وسنعرض القواعد الاشتراكية الجديدة لتصريف الأفعال العربية من جميع الأنماط والأوزان بالنسبة للأصول الجردية والمزيدة في كتاب سنصدر قريباً (إن شاء الله) وعنوانه «طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية» يشتمل على جداول تفصيلية لتصريف الأفعال وفق القواعد الاشتراكية حسب نظرتنا الصوتية الجديدة في دراسة بنية اللسان العربي.

حروفه أصلية، والمزيد ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية. وتستوجب التمييز بين نوعين من الأصل المجرد من حروف الزيادة : السالم (وهو الحالى من التضعيف والهمز والاعتلال) وغير السالم (الذى يكون مضعفاً أو مهموزاً من ناحية، وصحيحاً أو معتلاً من ناحية أخرى). وتفرق قواعد الصرف العربي بين الأصل ثلاثي الحروف الأصلية (مع التركيز على التمييز فيه بين السالم وغير السالم) وبين الأصل رباعي الحروف الأصلية (مع إهمال التمييز فيه بين السالم وغير السالم).

وتقرر طرقتنا الجديدة في دراسة تصريف الأفعال أن الأصل في التصرف صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني (التي تتطابق صوتياً مع صيغة أمر المفرد المذكر). وينقسم فعل الأمر الأصل في التصرف إلى مجرد ومزيد. ولفعل الأمر المجرد خمسة أنماط من حيث عدد الصوامت التي يتالف منها هي :

- 1 — **ثلاثي الصوامت**، وله ثلاثة أوزان (**أفعُل**، **إفعُل**، **إفعِل**)
- 2 — **رباعي الصوامت**، وله وزن واحد (**فعِيل**)
- 3 — **ثاني الصوامت المضعف**، وله وزنان (**أفعُع**، **فُعَّ**)
- 4 — **ثاني الصوامت غير المضعف**، وله ستة أوزان (**أفعُع**، **إفعُع**، **إفعِع**، **فُعَّ**، **فِعَّ**).

\* \* \*

(8) إصدار مكتبة ميزونوف، لاروس — باريس 1984.



## ظاهرة النوادر في اللغة بحث في الماهية

د. حسن محمد تقى سعيد

محاضر في جامعة السابع من أبريل/الزاوية

لكن على الرغم من هذه الكثرة الكاثرة في الكتابة في هذه الظاهرة، فإنها لم تسعننا في تحديد هذا المصطلح فقد اقتصرت الكتب التي وصلت إلينا على وصف المفردات بأنها من النوادر اللهم إلا بعض المصادر اللغوية العامة التي حاول مؤلفوها تعريف ماهيتها. لكن جهدهم هذا لم يف الموضوع حقه.

أما الباحثون المحدثون فقد حاولوا أن يسدوا هذا النقص في دراسة القدماء فقد عنا في بيان ماهية هذه الظاهرة. ولعل أفضل هذه المحاولات هي التي قام بها كل من الدكتور عزة حسن في مقدمة تحقيقه لكتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي والدكتور محمد عبد القادر أحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري لكن على الرغم من الجهد المبذول في دراستهما، فإني أرى أن الموضوع مازال بحاجة إلى مزيد جهد للوصول إلى رأي كاشف عن حقيقة هذه الظاهرة ومبين ل Maher her.

ومن المفيد قبل الخوض في تفاصيل ما يعنيه

من الظواهر اللغوية التي لقيت اهتماماً كبيراً من قبل اللغويين العرب ظاهرة النوادر وتجلى هذه العناية من خلال عدة مظاهر. منها قدم التأليف فيها فقد نقل ابن النديم أن أول من ألف كتاباً في النوادر هو أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ).

ومنها كثرة اللغويين الذين ألفوا فيها كتبًا كاملة، فما كاد القرن الرابع الهجري ينتهي حتى تجاوزت الكتب المؤلفة فيها الثلاثين، فضلاً عما ألف بعد ذلك التاريخ. لكن من المؤسف أن أغلب هذه الكتب قد فقدت. ولعل أهم ما وصل إلينا منها كتب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ) والنوادر لأبي مسحل الأعرابي (ت 240هـ) وذيل النوادر لأبي علي القالي (ت 356هـ).

هذا فضلاً عن اللغويين الذين خصصوا فصولاً في كتبهم للنوادر. منهم ابن عبد ربه (ت 308هـ) في العقد الفريد، ومحمد سلامه القضايعي في دستور معالم الحكم ومكارم الشيم.

أيضا الفيروز آبادي والتهاوبي<sup>(7)</sup>.

ويتطبق هذا الرأي على عدد من النوادر. منها قولهم مَجْلِثٌ تَمْجُلُ، والقياس الشائع في كلام العرب مَجْلِثٌ تَنْجُلُ<sup>(8)</sup>. وقولهم (عَطَسَ يَغْطِسَ) والقياس (عَطَسَ يَغْطِسَ)<sup>(9)</sup> وهناك أمثلة أخرى كثيرة<sup>(10)</sup>.

وإذا انطبق هذا التعريف على قسم من الكلمات. فإنه لا يشملها كلها. فقد وردت كلمات نادرة جارية وفق القياس. مثل ذلك ما جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل «ويقال سَمْ دُعَافُ، وَدُعَافُ، وَذَوَافُ، وَذَوَافُ، وَرُؤَامُ، على مثل فَعَالٍ كله ... سَمْ قَاتِلٍ»<sup>(11)</sup>.

فكل هذه الكلمات جاءت وفق القياس ومع ذلك فهي نوادر. ومن ذلك أيضا «يقال مَا عَرَثْتَنِي الْأَرْضُ، على مثل فَاعْلَثْتَنِي مُمَاءَرَةً مثل وَفَقَتْنِي مُوَافَقَةً، ومِثَارًا مثل وَفَاقًا». وكل ما كان من المفاعة فهو هكذا»<sup>(12)</sup>.

فما عرثتني موافقة للقياس وهي نادرة. وهناك أمثلة أخرى جارية وفق القياس<sup>(13)</sup>. وقد فطن إلى ذلك الشريف الجرجاني<sup>(14)</sup>.

3 - القلة في الوجود أو الاستعمال : ذهب ابن هشام (ت 761هـ) إلى أن النادر «أقل من القليل»<sup>(15)</sup> ولم يوضح ما يقصده من القلة. هل هي في الاستعمال أو في الوجود؟ أي هل أن النوادر التي يقل استعمالها أو التي يقل وجود أمثلتها في اللغة؟. وعلى الرغم من أن المعنين يلتقيان في مفردات عديدة - ف غالبية المفردات التي يقل استعمالها تكون قليلة الوجود، وكذا العكس - فإنه توجد كلمات قليلة التليل في اللغة، وهي شائعة إلى حد ما في الاستعمال. ولعل أوضح مثل على ذلك، ما نجد في بعض كلمات الأضداد. فالاًضداد كأن لم نعلم قليلة الوجود في اللغة<sup>(16)</sup>. أي أن عدد كلمات الأضداد قليلة جدا

اللغويون من مصطلح النوادر أن أتطرق إلى معناها اللغوي.

جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد (ت 175هـ) «ندر الشيء إذا سقط، وإنما يقال ذلك لشيء من بين شيء، أو من جوف شيء، وكذلك نوادر الأشياء تندر»<sup>(17)</sup>.

ولا تكاد تختلف المعاجم اللغوية الأخرى عما جاء في كتاب العين<sup>(2)</sup>.

أما اللغويون القلائل الذين حاولوا تعريف النوادر فإن تعريفاتهم مختلفة. فمنهم من عرف النوادر بالغموض، وأخر بمخالفة القياس. وثالث بالقلة سواء في الاستعمال أم في الوجود باللغة وكما يأتي :

1 - الغموض: فقد جاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت 528هـ) «وهذا كلام نادر غريب خارج عن المعتاد»<sup>(3)</sup>. وإذا ما عرفنا أن الزمخشري قد بين معنى الغريب بالغامض. فيكون معنى النوادر عنده ما غمض من الكلام وخرج عن المعتاد.

ولم يوضح ما يعنيه بقوله وخرج عن المعتاد بالضبط، وأغلب الظن أنه يقصد به ما خرج عن الكلام الشائع المستعمل.

ولا شك أن تعريف الزمخشري هذا ينطبق على قسم كبير من الكلمات النادرة لكنه لا يشملها كلها لوجود كلمات نادرة غير غامضة المعنى ولاقليلة الاستعمال، أمثال كلمتي (المُنْتَهِلُ) و(المُكْحُلَة) فقد جعلهما كل من أبي مسحل الأعرابي (ت 240هـ) وابن السكري (ت 244هـ) والتبريزي من النوادر<sup>(4)</sup>. يضاف إلى ذلك أن مفردات كثيرة من النوادر لم يحاول اللغويون بيان معناها<sup>(5)</sup> لوضوحه أو لكون المعنى غير دخيل في جعلها نادرة.

2 - مخالفة القياس : عرف ابن منظور النوادر بما «شد وخرج عن الجمهوّر»<sup>(6)</sup> وقد ذهب إلى ذلك

ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن السكيت عن الكسائي قوله لا يأتي من المذكر (مفعُل) بضم العين إلا حرفان نادران هما مَكْرُم جمع مَكْرُمة وَمَعْون جمع معونة<sup>(23)</sup>.

ونقل ابن قتيبة عن الفراء أنه سمع كلامتين فقط جاءت في اللغة العربية على وزن (مفعُل) هما مَأْقِي العين، وَمَأْوي الابل<sup>(24)</sup>.

وهذه الأمثلة صريحة بأن الكلمات النادرة يوجد أمثلها قليل في اللغة. لكن المشكلة مازالت قائمة، مادامت قلة وجود الكلمات في اللغة ليست مقتصرة على التوادر. إذ تشمل الأضداد كما ذكرنا. لذا لابد من إضافة قيد آخر إلى التعريف، يخرج به مثل الظاهرة المذكورة، وهو ما يتعلّق بتركيب بنية الكلمة. فتكون التوادر هي الكلمة التي يقل وجود مثيلها في اللغة لتركيبها خاص في بنيتها. سواء خالفت القياس وهو الأكثر، أم جاءت وفقه، سواء قل استعمالها في اللغة، وهو الغالب أم لا. سواء كانت تحمل دالة غامضة أم واضحة.

فلا شك أن الكلمات النادرة التي تحمل دلالات غامضة تكون قليلة الوجود بالنسبة إلى عموم كلمات اللغة وكذا الكلمات النادرة المخالفة للقياس ومثيلها المفردات التي هي قليلة.

بالقياس إلى كلمات الظواهر اللغوية الأخرى. فضلاً عن الكلمات الباقيَة في اللغة. ومع ذلك فإن بعض هذه الكلمات مستعمل، وبخاصة عند من درس اللغة، أمثال كلمة مولى: للعبد والسيد. والظن: للشك واليقين.

وقد ذهب الدكتور عزة حسن<sup>(17)</sup> والدكتور محمد عبد القادر أحمد<sup>(18)</sup> والدكتورة خولة الملالي<sup>(19)</sup> إلى أن الأساس في الكلمات النادرة قلة الاستعمال. واستدلوا على صحة ما ذهبا إليه بأمثلة من التوادر. وأنا أضيف أن هناك أمثلة أخرى تجري وفق ما ذكروه، لكن هناك أمثلة غيرها تخالف ذلك.

فقد جاء في إصلاح المنطق «وما كان على مفعُل وِمِفْعُلَة فيما يتعمل فهو مكسور الميم نحو محرز ... إلا أحروا جاءت توادر بضم الميم وهي مُسْعَطٌ و كان القياس مُسْعَطٌ، و مُنْخَلٌ، و مُدْقٌ و مُكْحَلٌ»<sup>(20)</sup> وليس من المعقول أن تكون كلمتا المدخل والمكحلة قليلتي الاستعمال، لأنهما تدلان على آلات تستعمل يومياً في البيت سابقاً وقد تستعمل حالياً أيضاً.

ذهب الجرجاني والبهانوي إلى تعريف التوادر بما قل وجوده في اللغة<sup>(21)</sup>. وهم بذلك مصيّبان إلى حد ما، ويؤيد رأيهما بعض الأمثلة من ذلك «يقال هُمْ دُخُلٌ، وَحَجَرٌ صَلَبٌ، وَإِبْلٌ سُمَّهُ عَلَى فَعَلَى لَمْ يجِيءُ فِي الْكَلَامِ غَيْرُهَا»<sup>(22)</sup>.

## الهوامش

- (1) العين (ندر) 21/8.
- (2) انظر مادة (ندر) في تهذيب اللغة 14/65 واصلاح 2/825 وأساس البلاغة 2/431 وبيان العرب 7/52 والقاموس المحيط 2/145.
- (3) أساس البلاغة (ندر) 2/431.
- (4) انظر التوادر لأبي مسحل 1/87 طبعة دمشق سنة 1961 أو إصلاح المنطق 1/218 طبعة القاهرة سنة 1956 وتهذيب إصلاح المنطق 506، طبعة بيروت سنة 1983م.
- (5) انظر التوادر في اللغة 306 و313 و314 والتواتر لأبي مسحل 1/45 و87 وإصلاح المنطق 1/218 و220 وأدب الكاتب 617 و618 طبعة ليدن سنة 1900م وغيرها.
- (6) لسان العرب (ندر) 7/53.
- (7) انظر القاموس (ندر) 2/145 وكشاف اصطلاحات الفنون 2/510 طبعة الهند سنة 1862م.
- (8) انظر التواتر في اللغة لأبي زيد 3/473.
- (9) المزهر للسيوطى 1/215 طبعة القاهرة سنة 1958م.
- (10) انظر إصلاح المنطق 1/218 و220 و222 وأدب الكاتب 617 و618 وتهذيب إصلاح المنطق 506 و507 والمزهر للسيوطى 1/238 وغيرها.
- (11) التواتر 1/34.
- (12) التواتر لأبي مسحل 1/124.
- (13) انظر إصلاح المنطق 1/221 وتهذيب إصلاح المنطق 512.
- (14) انظر التعريفات للجزري 125 طبعة تونس سنة 1971م.
- (15) المزهر للسيوطى 1/234.
- (16) انظر الأضداد لقطربي 244 طبعة ألمانيا سنة 1931 والأضداد لابن الأباري ٥ طبعة الكويت سنة 1960م.
- (17) انظر مقدمة التواتر لأبي مسحل الأعرابي 1/21.
- (18) انظر مقدمة التواتر في اللغة لأبي زيد الانصاري 54.
- (19) انظر دراسة لغوية في أراجيز رؤية 86 طبعة بغداد سنة 1982م.
- (20) إصلاح المنطق 1/218 وانظر التواتر لأبي مسحل 1/87 وتهذيب إصلاح المنطق 506.
- (21) انظر التعريفات 125 وكشاف اصطلاحات الفنون 1/741.
- (22) التواتر لأبي مسحل 1/45.
- (23) انظر إصلاح المنطق 1/222 – 223.
- (24) انظر أدب الكاتب لابن قتيبة 618.

## دلالة صيغة الفعل وبنيتها

د. محمد خليفة الأسود

جامعة السابع من أبريل —  
قسم اللغة العربية / الزاوية

وبين الأمثلة الأخرى التي تحتوي على صيغة الفعل وزيادة معنى، ونظراً لأن هذه الزيادة قد أضيفت إلى الصيغة فزادتها معنى معايراً لمعناها الأول — على حد قول النحاة الزيادة في المبني تدل على الزيادة في المعنى — أطلقنا عليها «بنية الفعل». وسيأخذ هذا البحث مسارين : أحدهما تحديد صيغة الفعل وبيان دلالتها وثانيهما تحديد بنية الفعل وتوضيح معاناتها دلالاتها للوصول إلى الهدف المنشود وهو بلورة الفعل في اللغة العربية دلالياً.

### (1) معنى الدلالة

تطلق الدلالة والدلالة ويراد بها الدليل بين ورد في المخصوص «دليل بين الدلالة والدلالة»<sup>(1)</sup> ويطلق هذا اللفظ ويراد به توجيه الشيء الوجه الصحيح قال صاحب القاموس «دله على الطريق

### مقدمة

هدف هذا البحث توضيح معنى الفعل وذلك عن طريق التفريق بين صيغة الفعل وبنيته فلل فعل صيغة أساسية أطلق عليها الصرفيون اصطلاح «صيغة الفعل الثلاثي أو الرباعي المجرد» ومعاني هذه الصيغة دلالاتها تعتبر القواعد والأسس لمعنى بنية الفعل. فالصيغة في الفعل بالنسبة للبنية كالأساس بالنسبة للجدران والسفوف في البيت. لذا نأخذ مثلاً الفعل الآتي : نقل، ينقل، سينقل، لم ينقل، لن ينقل، قد نقل، نقل، سيكون قد نقل. في هذه الأمثلة نجد أن هناك فرقاً واضحاً من ناحية المعنى بين المثالين الأولين : نقل ينقل وبين الأمثلة الأخرى فالصيغتان «نقل ينقل» تمثلان أقل ما يمكن أن يختلف منه الفعل من حيث عدد الحروف وتمثلان نواة المعنى الفعلي من حيث الدلالة لهذا أطلقنا عليهما «صيغة الفعل» للتفرق بينهما

(1) المخصوص. ابن سيده. السفر الخامس، دار الفكر بيروت، 1978، ص 90.

(1891 - 1970).

ج — علم الدلالة العام. ويهم هذا الفرع بدراسة المعنى وتأثيره في السلوك الانساني وقد أسس هذا العلم ألفرد هادنباك (1879 - 1950).

وكل فرع من فروع علم الدلالة يهم بدراسة العلاقة بين الرمز والمدلول والرمز في علم الدلالة اللغوي هو اللفظ والمدلول هو المعنى واللفظ إما أن يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفا فالاسم مادل على ذات مثل «أسد» أو على معنى مثل «علم» غير مقترب بزمان، أما الحرف فهو ما لا يدل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه بتعلقه بغيره كتعلق حروف الجر واختصاصها بالأسماء إذ لا يظهر معناها إلا في الأسماء وكتعلق واختصاص أدوات الجزم بالأفعال لأن معناها لا يتصور إلا في الفعل وكتعلق حرف الاستفهام «هل» واختصاصه بالجملة لأن الاستفهام لا يكون إلا بجملة أما معنى الفعل فهو ما سيظهر لنا من خلال تتبعنا لتحليله وتصنيفه دلاليًا.

## (2) حد الفعل

الفعل لفظ على حدث وزمان قال سيبويه «وما الفعل فامثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنية لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع»<sup>(5)</sup> وحدده ابن الحاجب بقوله «الفعل ما

دلالة ودُلولة فاندل سده إلى<sup>(2)</sup> ويقصد بها المداية كما ورد في مختار الصحاح «دَلَّهُ عَلَى الْطَّرِيقِ يَدْلِهُ بِالضَّمِّ دَلَّةٌ بِفَتْحِ الدَّالِّ وَكَسْرِهَا وَدُلُّوْلَةٌ بِالضَّمِّ»<sup>(3)</sup> وقال الله تعالى «وَحَرَّمَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعُ مِنْ قَبْلِ فَقَالَتْ هَلْ أَدْلُكُمْ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ يَكْفِلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ» فمعنى أدلكم أرشدكم وأهدىكم، فالدلالة في اللغة يقصد بها المداية وبيان الشيء ونظرا لأن اللفظ يدل على معناه ويهدي الساعي إليه فقد سميت العلاقة بين اللفظ والمعنى دلالة، وتفسر الدلالة الآن على أنها «دلالة الألفاظ على معاناتها الموضوعة بإزائها كدلالة السماء والأرض والجدار على مسمياتها»<sup>(4)</sup> ومنذ العشرينيات من هذا القرن أصبحت «الدلالة» اصطلاح يطلق على علم المعنى «Semantics» ويراد بلفظ الدلالة عند الاطلاق العام دراسة المعنى المشار إليه بالرمز والرمز قد يكون كلمة أو أي وسيلة من وسائل الاتصال والتفاهم وهذا فقد تفرع هذا العلم إلى ثلاثة فروع رئيسية هي :

أ — علم الدلالة اللغوي وهو فرع من علم اللغة العام ويهتم بدراسة المعنى في اللغة وذلك من حيث علاقة المفردات اللغوية والمركبات الاستنادية «الجمل» بالمعنى.

ب — علم دلالة الرمز ويختخص هذا العلم بتكونين قواعد دلالية للغة المستعملة في العلوم وقد تطور هذا العلم على يد العالم رودلف كرناب

(2) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. 1952 مادة ادس».

(3) مختار الصحاح

(4) لمزيد من الاطلاع انظر :

The New Encyclopedia Britannica. «semantics». Helen Hemingway Benton, publisher. 1973 - 1974. London.

Funk and waGnalls New Encyclopedia. «semantics» by Funk and wagnalls, inc, U.S.A.  
Semantics. vol. 1. John Lyons. «Introduction» cambridge university press. 1977.

(5) الكتاب. ج 1، تحقيق عبد السلام هارون. دار القلم. القاهرة 1966. ص 12.

من أقسام للفعل كالماضي والمضارع والأمر — إذا استثنينا منها الماضي — فهي ليست أقساماً للزمن في الفعل فمعنى المضارع المشابه أي الفعل المشابه لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، واشتهر هذا الاصطلاح بين النحاة لأنَّه علة إعراب هذا النوع من الأفعال إذ الأفعال كلها مبنية والأصل فيها البناء.

أما الأمر فهو صيغة فعلية خاصة تدل على إنشاء الأمر وهو طلب حصول الفعل، كما أن هناك حروف خاصة تدل على إنشاء الاستفهام وإنشاء التبني، فالزمن ليس جزءاً من دلالة فعل الأمر ولذلك لم يذكر سيبويه في تعريفه السابق للفعل وإنما ذكره في معرض الحديث عن الإعراب والبناء فقال «والوقف قولهم اضرب في الأمر، لم يحرِّكوهَا لأنَّها لا يوصف بها ولا تقع موضع المضارعة فبعد من المضارعة يُعد «كم» و «إذا» من التمكناً وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعلاً»<sup>(9)</sup>.

لذلك يمكن القول بأن صيغة الفعل الدالة على الزمن في اللغة العربية هي صيغة الماضي وصيغة فعل الحال والاستقبال التي اشتهرت بين النحاة بالمضارع، وقد صرَّح بهذا التقسيم أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي حيث قال «الأفعال ثلاثة فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسعى الدائم، فالماضي ما حسن فيه أمس... والمستقبل ما حسن فيه غدا... وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك زيد يقوم الآن ويقوم غداً»<sup>(10)</sup>. وقصاري القول أن للفعل في اللغة العربية صيغتان زمنيتان هما

دل على معنى في نفسه مقتربن بأحد الأزمنة<sup>(6)</sup> ويرى الزمخشري أن «الفعل مادل على حدث اقتنى بزمان»<sup>(7)</sup> فهذه الحدود كلها تشير إلى اشتغال الفعل غالباً على معنيين هما الحدث والزمن، فالحدث شيء محسوس بأحد المواسس كالكسر والتحرك والقطع والانتقال فنقول عند صوغ الفعل منها : «كسر» «تحرك» «قطع» «انتقل» وأما الزمن فيمكن تحديده مبدئياً بقولنا هو توقيت الحدث بواسطة لفظ الفعل أو ما يضاف إلى لفظ الفعل من أدوات محددة للزمن مثل «لن» و «لم».

وقد فسر ابن يعيش الزمن اللغوي بالوقت في الواقع خارج اللغة وهو المحدد بواسطة دوران الفلك فقال «ما كانت الأفعال «مساوية» للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتعد عدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده»<sup>(8)</sup>. غير أن ابن يعيش لم يفرق بين الزمن المشار إليه بصيغة الفعل والزمن خارج اللغة، فالأول صيغة أو بنية فعلية تشير إلى وقت حدوث الحدث بالنسبة للحظة التكلم أما الثاني فهو قياس الوقت عن طريق دوران الأرض حول الشمس وما ينبع ذلك من اختلاف الليل والنهار.

والجدير باللاحظة هنا أن ما اشتهر بين النحاة

(6) شرح الرضي على الكافية. ج 1، تحقيق يوسف عمر، جامعة فاربوروس. بيغاري. 1978، ص 30.

(7) شرح المفصل. ج 7، يعيش بن يعيش عالم الكتاب. بيروت. ص 2.

(8) المصدر السابق ج 8، ص 4.

(9) الكتاب. سيبويه. ج 1، ص 17.

(10) الجمل. أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. وزارة المعارف الجزائرية. 1957. ص 22.

صيغة الماضي وصيغة الفعل المختتم للحال  
والاستقبال.

فعيل الحال والاستقبال في اللغة العربية يحتمل  
الإشارة إلى الرقمين : 1 و 2 أما الفعل الماضي فلا  
يشير إلا إلى رقم 2.

بقي لنا أن نشير إلى فعل في اللغة العربية غابت  
عليه الدلالة على الزمن وهو الفعل «كان» فهذا الفعل  
مؤشر زمني للجملة الاسمية خلوها من الدلالة على  
الزمن الماضي والمستقبل فعندما نقول «خالد مدرس»  
فإن دلالة الاسم المشتق — عند الاطلاق — تصرف  
إلى الحال فإذا أردنا المعنى نضيف «كان» إلى الجملة  
ونقول «كان خالد مدرساً» وإذا أردنا الاستقبال نقول  
سيكون خالد مدرساً.

### (ب) الحدث «action»

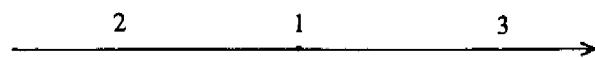
الحدث في اللغة مأخوذ من قولنا حادث أي  
ووجد بعد العدم قال صاحب القاموس «حدث حدوثاً  
وحداثة نفيض قَدْمٌ»<sup>(12)</sup> والحدث في الفعل ما يمكن  
أحسسه بأحد الحواس الخمس مثل القيام والكسر  
في قولنا «قام فلان» و «انكسر القيد» وللحديث في  
الفعل العربي نوعان رئيسيان هما : تمام الحدث وعدم  
تمام الحدث فال الأول تدل عليه صيغة الماضي والثاني  
تدل عليه صيغة الحال والاستقبال.

والمجدير باللحظة هنا التمييز بين الزمن الماضي  
وتمام الحدث فصيغة الزمن الماضي قد تدل على تمام  
الحدث في الماضي أو في الحال، أما دلالتها على تمام  
الحدث في الزمن الماضي فقد مر في قولنا «انكسر  
القيد» وأما دلالتها على تمام الحدث في الحال فيظهر  
في قولنا عند إقامة الصلاة مثلاً «قد قامت الصلاة»  
فهذه الصيغة وهي «قامت» تستعملها أثناء إقامتنا  
للصلاوة أي حال إقامتنا لها فهي بالرغم من أنها صيغة  
للماضي تقرر حدثاً وقع في الحال. أما عدم تمام

### (3) معنى الزمن والحدث أ— الزمن «Tense»

الزمن هو توقيت الحدث بالنسبة للحظة  
التكلّم «فعدنما يستخدم المتكلّم الفعل فهو يربط بين  
شيئين بما شخصيته وعلاقتها بما يوجد بالخارج أي  
أن الأساس في افهامه الآخرين بواسطة الفعل هو بيان  
شخصيته من حيث الوجود الزماني والمكاني وعلاقة  
هذا المخل بالحدث فيما إذا كان تماماً أو غير تمام  
والنقطة المحددة للوجود الزماني عند استعمال الفعل  
هي «الآن» كما أن النقطة الأساسية في تحديد الوجود  
المكاني هي «هنا» والذي بهمنا في دراسة الزمن هو  
النقطة الأساسية في الوجود الزماني وهي المعبر عنها  
لحظة التكلّم وهي النقطة التي ينطق فيها المتكلّم  
بالفعل<sup>(11)</sup>. ويوضح من هذا أن المتكلّم عندما ينطق  
بالفعل يشير إلى شيئاً : مكانة وتوقيت الحدث  
بالنسبة للحظة التكلّم، فهذا التوقيت هو ما يعرف  
بالزمن في الفعل، وللحظة التكلّم هي النقطة الأساسية  
في التمييز بين أزمنة الفعل فهي تقسم المسار الزمني  
إلى ثلاثة أقسام رئيسية أولها مكان نقطة التكلّم في هذا  
المسار وهو زمن الحال وثانية ما قبل نقطة التكلّم  
وهو الزمن الماضي وثالثها ما بعد نقطة التكلّم وهو  
الزمن المستقبل، ويمكن تصوير ذلك في الشكل  
الآتي :

نقطة التكلّم



(1) زمن الحال، (2) الزمن الماضي، (3) الزمن  
المستقبل

(11) انظر : Semantics. John Lyons. p. 638

(12) القاموس المحيط. مادة. حدث.

(1) نقول :

كتب التقرير بعنابة.  
قطع الزجاج بعنابة.  
قرأ النص بعنابة.

(2) ولا نقول :

علم الخبر بعنابة.  
فهم الدرس بعنابة.  
عرف الاسم بعنابة.

فالأفعال في (1) أفعال حديثة أما الأفعال في (2) فهي أفعال وصفية لا تقبل الجار وال مجرور والظرف الذي يدل على تؤدة وترتيد في إنجاز الحدث إذ لا حدث فيها فينجز ويمكن اقتران هذه الأفعال بالصفة لأنها من طبيعتها فنقول :

(2) أ — علم الخبر جيدا.  
فهم الدرس جيدا.  
عرف الاسم جيدا.

ولا نقول :

ب — كتب التقرير جيدا.  
قطع الزجاج جيدا.  
قرأ النص جيدا.

إلا أن نقول :

ج — كتب التقرير كتابة جيدة.  
قطع الزجاج قطعاً جيداً.  
قرأ النص قراءة جيدة.

حيينذ يكون الموصوف المصدر وليس الفعل.

المجموعة الثانية : الأفعال الحديثة التي تدل على نشاط مستقر، والأفعال الدالة على وقوع الحدث برهة وجيبة.

الحدث فله أنواع وهي إما أن يكون الحدث مستمراً أو متكرراً «عادة» أو حقيقة علمية وهذه الأنواع الثلاثة تدل عليها صيغة الحال والاستقبال وأمثلتها كما يلي :

- 1 — استمرار الحدث : الطالب يكتب إجابة السؤال الأول.
- 2 — تكرار الحدث «عادة» : الأستاذ يسافر كل سنة.
- 3 — حقيقة علمية : الشمس تطلع من المشرق.

هذا يمكن القول بأن الفعل في اللغة العربية ينقسم من حيث الحدث إلى قسمين هما : تمام الحدث وتدل عليه صيغة الماضي، وعدم تمام الحدث وتدل عليه صيغة الحال والاستقبال «المضارع» وينضوي تحت هذا النوع استقرارية الحدث وتكرار الحدث «كونه عادة» وكونه حقيقة علمية. وهنا التقسيم للفعل في اللغة العربية وتفريعاته التي سندكرها فيما بعد هو المعروف بالحديثة <sup>(13)</sup> aspect».

(4) تصنيف صيغة الفعل من حيث الحدث :

بعد أن تبين لنا معنى الفعل من ناحية الحدث والزمن يجدر بنا الآن أن نفرق بين أصناف الفعل من حيث الحدث، فنحن على يقنة بأن الأفعال : «علم» و«قطع» و«انتقل» و«نام» أفعال ماضية. غير أنها لم نشر إلى الفرق بينها ولم نتتبع أصنافها الدلالية من حيث الحدث لذلك سنورد هنا مجموعات من الأفعال يظهر لنا فيها الفرق بين الأفعال في الدلالة على الحدث :

المجموعة الأولى : الأفعال الحديثة وغير الحديثة

(13) انظر : «Contrastive analysis of Arabic and English verbs in tense aspect and structure». رسالة دكتوراه لكاتب هذا البحث حضرت بجامعة ميشغان بأمريكا. آذار 1983.